الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الخامسة والسبعون

الجلسة العامة ٣٦

الاثنين، ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد بوزكير ..... (تركيا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٠.

البند ١٣١ من جدول الأعمال

الصحة العالمية والسياسة الخارجية

تقريرا الأمين العام (A/75/236 و A/75/577)

مشروع القرار (A/75/L.18)

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): في خضم جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩) وما تحدثه من تحولات جذرية في اقتصاداتنا ومجتمعاتنا، تكتسي مناقشات الجمعية العامة وإجراءاتها بشأن الصحة العالمية والسياسة الخارجية أهمية خاصة. رحبت الأسبوع الماضي بمشاركة الأعضاء في الدورة الاستثنائية الحادية والثلاثين للجمعية العامة التي عقدت في إطار التصدي للجائحة، إذ كانت فرصة مهمة لتجديد التزامنا تجاه تعددية الأطراف وتجاه الشعوب التي نخدمها. وستظل هذه المسألة من أولويات رئاستي خلال الدورة الخامسة والسبعين.

شهد القرنان الماضيان إنجازات هائلة في مجال الصحة على نطاق العالم. فقد تحسنت جودة الخدمات الصحية وزادت إمكانية الحصول عليها. وأمكن السيطرة على كثير من الأمراض المعدية التي كانت في وقت من الأوقات من الأسباب الرئيسية للوفاة في معظم أنحاء العالم وذلك بسبب التحسينات التي أجريت فيما يتعلق بالصرف الصحي، وسلامة الأغذية والتغذية، واستخدام لقاحات ومضادات حيوية جديدة. ولكن كما أثبتت الجائحة، لا يسعنا أن نشعر بالرضا. قبل عام واحد فقط، اعتمدت الجمعية إعلانا سياسيا بشأن التغطية الصحية الشاملة (القرار ٢/٧٤) في إطار التزام شامل ببناء عالم أوفر صحة للجميع. ولقد حان الوقت كي نواكب طموحاتنا بإجراءات تسعى إلى تحسين صحة الجميع ورفاههم. فما لا يقل عن نصف سكان العالم يفتقر إلى التغطية الكاملة من حيث الخدمات الصحية الأساسية. وينفق أكثر من ٨٠٠ مليون شخص ما لا يقل عن ١٠ في المائة من ميزانية أسرهم على الرعاية الصحية. وخلال جائحة كوفيد-١٩، لحق أشد الضرر بكبار السن والفقراء والمشردين وغيرهم من الفئات الضعيفة التي لا تتمتع بالحماية التي توفرها التغطية الصحية الشاملة. وأثبتت الجائحة أنه لا أحد آمن حتى تشمل الحماية الجميع.

ستنظر الجمعية العامة بعد ظهر هذا اليوم في مشروع القرار A/75/L.18 بشأن تخصيص يوم دولي للتأهب للأوبئة. لقد أودت

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service، Room U-0506، (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

20-34398 (A)

الرجاء إعادة التدوير

جائحة كوفيد-١٩ بحياة حوالي ١,٥ مليون شخص، وأظهرت العواقب الاجتماعية الاقتصادية الوخيمة التي يمكن أن تنجم عن مثل هذه الجوائح. ذلك جرس إنذار ينبه إلى ضرورة زيادة الالتزام والعمل على الصعيد السياسي، والتعاون المتعدد الأطراف، والتضامن في مجال الرعاية الصحية، وهي أمور ضرورية لدعم التعافي الاقتصادي العالمي وإعادة البناء بشكل أفضل. وإنني أهيب بجميع الدول الأعضاء أن تدعم مبادرة كوفاكس والجهود المتعددة الأطراف ذات الصلة لكفالة الحصول على اللقاحات بشكل عادل ومنصف. وبالإضافة إلى ذلك، يجب أن نعمل معا لضمان إتاحة جميع الأدوات اللازمة – من وسائل التشخيص والمعدات الوقائية إلى العلاج – لكل من يحتاج إليها. إن هذه الجائحة حجة دامغة على أهمية الشروع الآن في الاستثمار في المجالات الصحية. وأشجع جميع البلدان على توسيع نطاق هذا الاستثمار بهدف تحقيق التغطية الصحية الشاملة، بما في ذلك كفالة دعم الخدمات فيما يتعلق بالسل والاستعداد لأسوأ حالات الطوارئ الصحية المحتملة وبناء الأسس اللازمة لمستقبل أفضل. وفي سياق تلك العملية، أحث أيضا الشركاء في التنمية على تقديم الحوافز ودعم التمويل من أجل توفير تغطية صحية شاملة وتعزيز التأهب في مجال الصحة.

أعطي الكلمة الآن لممثل فييت نام ليعرض مشروع القرار A/75/L.18.

السيد دانغ (فييت نام) (*تكلم بالإنكليزية*): بالنيابة عن إسبانيا وسانت فنسنت وجزر غرينادين والسنغال وكندا والنيجر وبلدي، فييت نام، يشرفني أن أعرض، في إطار البند ١٣١ من جدول أعمال الجمعية العامة في دورتها الخامسة والسبعين، مشروع القرار A/75/L.18، "المعنون اليوم الدولي للتأهب للأوبئة".

انتشرت جائحة مرض فيروس كورونا في جميع أنحاء العالم وطالت آثارها المدمرة حياة البشر. ومع ذلك، فهذا ليس أول وباء نواجهه في السنوات الأخيرة ولن يكون الأخير. فقد شهدنا أوبئة من قبيل فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والإيبولا ومتلازمة الشرق الأوسط التنفسية والمتلازمة التنفسية الحادة الوخيمة وفيروس الإنفلونزا (H1N1) وغيرها. وقد تظهر أوبئة أخرى في أي لحظة في المستقبل تتجاوز في شدتها وخطورتها الفاشيات السابقة إذا لم نقم بالاستعدادات اللازمة. تشير الجمعية العامة في إعلانها المتعلق بالاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة (القرار ١/٧٥) إلى أنه يتعين علينا جميعا أن نكون مستعدين. لقد أخذتنا هذه الجائحة على حين غرة، ولكنها كانت أيضا بمثابة جرس إنذار بضرورة تحسين مستوى تأهبنا.

ونرى أن الاحتفال بيوم دولي للتأهب للأوبئة سيكون وسيلة مهمة تسهم في بلوغ ذلك الهدف. وسيُذكّر جميع أصحاب المصلحة بالعواقب التي نجمت عن الأوبئة التي ظهرت في الآونة الأخيرة، وسيذكّرهم بضرورة استمرار إذكاء الوعي بأهمية إدراج مسألة الوقاية من الأوبئة في جميع أنشطتهم. كما سيشدد على أهمية رفع مستويات التأهب بما يكفل سرعة التصدي على النحو الملائم لأي وباء قد يظهر. وأخيرا وليس آخرا، سيُشدد على أهمية إقامة الشراكات – في كل مرحلة من مراحل إدارة الوباء – فيما بين جميع الأفراد والمجتمعات والدول فضلا عن المنظمات الإقليمية والدولية.

وطوال عملية التفاوض على مشروع هذا القرار، سعينا إلى الاستماع إلى أولويات زملائنا الدول الأعضاء وإلى إدراجها في النص. ويسعدنا أيما سعادة أن مشروع النص قد اجتاز بنجاح إجراء الموافقة الصامتة وهو الآن جاهز للنظر فيه في الجلسة العامة. ونغتنم هذه الفرصة كي نعرب عن خالص تقديرنا لجميع الوفود على مشاركتها في المفاوضات وكذلك لتلك الوفود التي شاركت في تقديم مشروع القرار. ونأمل أن تواصل جميع الدول الأعضاء تأييدها الكريم لمشروع القرار باعتماده بتوافق الآراء.

السيد عثمان (ماليزيا) (*تكلم بالإنكليزية*): لقد قهرت جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩) العالم، في مثال واقعي على مفعول الفراشة عندما تؤدي انحرافات صغيرة إلى عواقب كبيرة. وشهدنا كيف أدى انتشار فيروس واحد إلى وفاة أكثر من ١,٤ مليون شخص في

شتى ربوع العالم حتى الآن. إنها في الواقع أزمة إنسانية تفاقمت بسبب عواقب صحية واجتماعية اقتصادية وخيمة.

نُنصح في كثير من الأحيان بأن نطلق العنان لطموحنا ولكن في أحيان أخرى من الضروري أن نبدأ بطموحات بسيطة. إن العالم مدجّج بالسلاح وتُنفق بلايين الدولارات على الأسلحة التي تتضمن أسلحة الدمار الشامل التي يمكن أن تلحق ضررا مأساويا بالبشر. ومع ذلك وبشكل جماعي لم نكن على أتمّ الاستعداد لمحاربة هذا العدو الخفي. ولئن كانت أزمة كوفيد-١٩ لا تزال تزلزل جميع ربوع العالم، فإن البلدان النامية المنخفضة الدخل تشهد أوضاعا بالغة الصعوبة عندما يتعلق الأمر بالتصدي للجائحة. إن التحديات التي نواجهها اليوم هي أكثر من مجرد تحديات تتعلق بالجائحة، إنها تحديات تتعلق بالعالم الذي يتشكل جراء ما ننتهجه من سبل للتصدي لأزمة صحية عالمية. وقد شهدنا نداءات قوية تدعو إلى استجابة عالمية منسقة للتصدي للجائحة.

وفي الوقت نفسه، تتهددنا أيضا عواقب بعض الإجراءات الانفرادية.

نرى أن من الحيوي وجود نظام صحي قوي بالنسبة لماليزيا، بل إنه أيضا حيوي لأمننا وازدهارنا المشتركين على صعيد العالم. ومن الواضح تماما الآن أنه ما من بلد بمقدوره التغلب على مرض عالمي باستجابة محلية. وفي حين أن البلدان تحتاج إلى نظم صحية عامة قوية، يجدر بهذه النظم التواصل والتعلم والتعاون مع بعضها البعض. في ٣ كانون الأول/ديسمبر وفي الدورة الاستثنائية الحادية والثلاثين للجمعية العامة التي انعقدت للتصدي لكوفيد-١٩، قال وزير خارجية ماليزيا:

”إن تدابيرنا الوطنية يجب أن يعضدها جهد عالمي متضافر. ويجب أن يكون الترابط والتضامن واقعا يوميا في سبيل مصيرنا المشترك وإنسانيتنا المشتركة وقيمة ما يحدونا من أمل مشترك“. (A/S-31/PV.2)

ستواصل ماليزيا، من جانبها، الإسهام بنشاط في ذلك المسعى. ويسرنا أن نكون البلد المضيف لأحد المراكز الإقليمية لمستودع الأمم المتحدة للاستجابة للحالات الإنسانية التابع لبرنامج الأغذية العالمي الذي يزود دوائر العمل الإنساني بحلول تتعلق بسلسلة الإمداد، بما في ذلك عمليات شحن مواد الإغاثة الإنسانية دعما لعمليات التصدي لكوفيد-١٩ على الصعيد العالمي. وبالإضافة إلى ذلك، تستضيف ماليزيا مكتب تمثيل لمنظمة الصحة العالمية، وتعمل في إطاره ستة مراكز بحوث تعاونية في أربع وكالات حكومية وجامعتين حكوميتين. وتفخر ماليزيا أيضا باستضافة مركز الخدمات العالمي لمنظمة الصحة العالمية دعما لعمله المحوري.

إن النهج المتعدد الأطراف والتضامن الدولي هما السبيل الوحيد لحماية مستقبلنا المشترك. ما فتئت ماليزيا تحض على توفير لقاح متاح للجميع وميسور التكلفة. نؤمن أيضا بأن اللقاح بعد تصنيعه، يجب أن يعزز التعاون الدولي لا أن يثير التنافس القائم على تعصب قومي. وفي هذا السياق، قررت ماليزيا الانضمام إلى مرفق إتاحة لقاحات كوفيد-١٩ على الصعيد العالمي لضمان وصول اللقاحات في نهاية المطاف إلى من هم بأمس الحاجة إليها أيا كانوا وحيثما كانوا.

تضطلع المسائل الصحية بدور حاسم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وفي إدارة سياستنا الخارجية وعلاقاتنا الدولية. وفي الأمم المتحدة، فإن الصحة عنصر مدمج في مجموعة متنوعة من أهداف التنمية المستدامة. إن تحسين الصحة وإتاحة فرص الخدمات الصحية للجميع لهما أثر مباشر على قدرتنا من حيث كفالة الحد من الفقر والجوع، وتوفير التعليم، وبناء مجتمعات سلمية، وذلك من بين مسائل عديدة أخرى. وبالتالي، فإن إحراز تقدم في مجال الصحة يعني إحراز تقدم نحو تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

تؤمن ماليزيا أيضا أنه ينبغي للدول أن تكون متأهبة للحالات التي يتعذر التنبؤ بها وإعداد مجتمعاتها كي تكون قادرة على الصمود أمامها. وفي هذا الصدد، ينبغي أن يكون نظام الرعاية الصحية في متناول الجميع بتكلفة ميسورة. لقد تحققت التغطية الصحية الشاملة الفعالة في ماليزيا في تسعينيات القرن الماضي. ومن الجدير بالذكر أن حكومة ماليزيا توفر رعاية صحية مدعومة للغاية لجميع سكانها

من خلال شبكتها الواسعة من المستشفيات والعيادات العامة. وتغطي هذه الشبكة مجموعة شاملة من الخدمات، بما في ذلك تعزيز الصحة والوقاية من الأمراض والرعاية العلاجية والتأهيلية. وبإمكان جميع السكان في ماليزيا الحصول على هذه الخدمات بمبالغ زهيدة في حين تقدَّم الخدمات مجانا للفئات المحرومة من السكان من قبيل الفقراء وذوي الإعاقات والمسنين. وهذا يوفر شبكة أمان قوية، مما يكفل عدم حرمان أي شخص من الحصول على الرعاية الصحية اللازمة بغض النظر عن قدرته على الدفع مقابل ذلك. وما برحت منظمة الصحة العالمية تنوه بأن ماليزيا تقدم خدمات رعاية صحية جيدة ترتكز على نظام رعاية صحية عالي الأداء وعلى قوى عاملة جيدة التدريب.

إن الهدف الرئيسي للسياسة الخارجية لكل بلد هو دعم الأمن القومي والمصالح الوطنية. وماليزيا، في الوقت نفسه، تؤمن إيمانا راسخا بأن السياسة الخارجية والعلاقات الدولية يجب أن تسترشد بقيم التضامن والإنسانية والتعاون بين الدول. ولذا ستواصل ماليزيا تعزيز تلك الروابط داخل منطقتها الجغرافية المباشرة، وكذلك من خلال المنظمات ذات العضوية الواسعة مثل الأمم المتحدة.

السيدة هو (سنغافورة) (*تكلمت بالإنكليزية*): يشكر وفد بلدي وفدي فييت نام وإندونيسيا على دورهما القيادي في تيسير مشروعي القرارين المعنونين "اليوم الدولي للتأهب للأوبئة" (A/75/L.18) و "الصحة العالمية والسياسة الخارجية: تعزيز قدرة النظام الصحي على الصمود من خلال توفير رعاية صحية ميسورة التكلفة للجميع" (A/75/L.41). ويسر سنغافورة أن تكون من مقدمي كلا القرارين اللذين تتجلي أهميتهما بوجه خاص هذا العام في وقت يواصل فيه العالم كفاحه ضد جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩).

إن السكان الأصحاء ركن أساسي من أركان التنمية المستدامة والتقدم الاجتماعي. ولكي نكفل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، يتعين علينا أن نستثمر في نظم صحية قوية وأن نكفل حصول الجميع على الرعاية الصحية الجيدة. إن مجابهة التحديات الصحية العالمية العاجلة والملحة تتطلب استجابة دولية منسقة وجماعية. وخير مثال على ذلك جائحة كوفيد-١٩ التي تشكل أخطر أزمة صحية عالمية يواجهها العالم منذ قرن من الزمان. فعلى الصعيد العالمي، تجاوزت حالات كوفيد-١٩ المبلغ عنها ١٥ مليون حالة ومن المفجع أنه تُوفي أكثر من ١,٢ مليون شخص بسبب هذا المرض. والجائحة ألحقت أيضا أضرارا بالغة بالصحة العقلية للناس ورفاههم، وألحقت الدمار بالاقتصادات في جميع أنحاء العالم. وآثارها السلبية تهدد بعكس مسار المكاسب الإنمائية التي تحققت بشق الأنفس، وبعرقلة التقدم نحو تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

إنه فيروس لا يعرف حدودا، وجائحة كوفيد-١٩ لم تسلط الضوء على ترابط المجتمع العالمي فحسب بل أيضا على مواطن ضعفه. والمؤسسات المتعددة الأطراف – من قبيل الأمم المتحدة ومنظمة الصحة العالمية – تضطلع بدور حاسم في قيادة الجهود الدولية نحو التغلب على أزمة كوفيد-١٩ وفي تنسيق هذه الجهود. وسيكون هذا التعاون عاملا أساسيا في استحداث لقاحات وضمان توزيعها على نحو عادل ومنصف، وفي تعزيز قدرة المجتمع الدولي على الصمود والتأهب لمواجهة الجوائح في المستقبل. كذلك ستضطلع تلك المنظمة بدور حاسم في مساعدة فرادى البلدان على بناء ما يلزمها من قدرات وطاقات لمواجهة مثل هذه الطوارئ الصحية العالمية، وفي المساعدة على تعزيز التعاون على مستوى العالم ودعم جميع البلدان المتضررة.

تعمل سنغافورة على نحو وثيق مع الدول الأعضاء الأخرى في رابطة أمم جنوب شرق آسيا (آسيان) من أجل اتباع نهج إقليمي لمكافحة الجائحة. ويتضمن ذلك إنشاء فريق عامل للمجلس التنسيقي التابع لرابطة أمم جنوب شرق آسيا المعني بحالات الطوارئ في مجال الصحة العامة من أجل تولي زمام الاستجابة الصحية الإقليمية، فضلا عن الاحتياطي الإقليمي للرابطة من اللوازم الطبية وصندوق الرابطة المعني بالاستجابة للجائحة، بغية تعزيز قدرة المنطقة على الاستجابة المشتركة في حالات الطوارئ هذه. كما أن الأطر الأخرى قيد المناقشة ستوفر أيضا التوجيه بشأن استراتيجيات التعافي وتعزز من استعدادات المنطقة لمكافحة الجوائح في المستقبل، وتتضمن إطارا شاملا للتعافي وإطارا استراتيجيا بشأن حالات الطوارئ في مجال الصحة العامة.

أما على الصعيد الدولي، فتعمل سنغافورة بهمة من أجل دعم الجهود العالمية لمكافحة الجائحة. ولن يستطيع أي بلد بمفرده من الصمود لأنلن جميع التحديات المعقدة المرتبطة بجائحة كونفيد-١٩، بما في ذلك استحداث اللقاح وتوزيعه. ولهذا السبب تناصر سنغافورة العمل المتعدد الأطراف فيما يتعلق باللقاح. وكنا من أوائل المؤيدين لمرفق إتاحة لقاحات كوفيد-١٩ على الصعيد العالمي (كوفاكس). وسنغافورة تشارك سويسرا في رئاسة المجموعة غير الرسمية لأصدقاء كوفاكس المعنية بإتاحة مجموعة من لقاحات مأمونة وناجعة من لقاح كوفيد-١٩ على نحو منصف على الصعيد العالمي. تتشرف سنغافورة أيضا بتمثيل أعضاء منتدى الدول الصغيرة في "مجلس تيسير مبادرة تسريع إتاحة أدوات مكافحة كوفيد-١٩". إن هذه الجائحة لن تنتهي إلا عندما تتوفر فرص متكافئة يحصل بمقتضاها جميع الناس في شتى أنحاء العالم على لقاحات.

ما فتئت سنغافورة ملتزمة التزاما تاما بالعمل مع جميع البلدان وأصحاب المصلحة، ومع الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى، بما في ذلك منظمة الصحة العالمية، بغية تكثيف جهودنا الجماعية نحو بناء نُظم صحية أقوى وأكثر قدرة على الصمود على جميع المستويات من أجل التصدي للمخاطر المباشرة التي تشكلها جائحة كوفيد-١٩ على الأمن الصحي، وتعزيز تأهبنا لمواجهة حالات الطوارئ المماثلة مستقبلا في مجال الصحة العامة.

السيد بيدروسو كويستا (كوبا) (*تكلم بالإسبانية*): بالإضافة إلى أثر جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩) على حياة الملايين من البشر، فإنها تؤدي إلى عواقب اجتماعية واقتصادية خطيرة تطال جميع البلدان، وتعرض للخطر الإنجازات التي تحققت في مجال التنمية المستدامة، بما في ذلك ما يتعلق بالصحة. ونحن – البلدان النامية – سنتكبد التكلفة الأعلى فيما يتعلق بأثر الجائحة نفسها، بالإضافة إلى الآثار الاجتماعية الاقتصادية التي يسببها النظام الدولي الجائر القائم حاليا. ولن يتحقق تقدم يُذكر في مجال الصحة العالمية ما دام هناك نظام يؤثر القلة ويحرم الأكثرية. وينبغي في الوقت نفسه ألا تؤدي الحاجة الملحة إلى التصدي لتأثير كوفيد-١٩ إلى إغفال التحديات الصحية العالمية التي نواجهها بالفعل، من قبيل فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا والسل والأمراض غير السارية، من بين تحديات أخرى، والتي تؤثر أيضا بشكل غير متناسب على أفقر البلدان. ومن المفارقات التي لا يمكن تحمل استمرارها أن عالمنا حقق قدرا كبيرا جدا من التطور العلمي ولديه وفرة من الموارد الاقتصادية، ومع ذلك يموت الملايين من الناس من أمراض يمكن علاجها أو الوقاية منها. وهو ما يتسبب فيه أيضا النظام الدولي الجائر الحالي.

ومن المثير للقلق البالغ أن البعض يستخدم سياق الجائحة للجوء إلى اتباع النهج الانفرادي. فبعض البلدان أطلقت سباقا جامحا وغير مسؤول لكي تؤمن لنفسها وحدها الوسائل التي تحتاجها للتصدي للجائحة، وهي تعكف على تعزيز تدابير قسرية انفرادية تتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. وقد دعا الأمين العام ومفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان إلى إلغاء هذه التدابير في السياق الحالي نظرا لما تواجهه البلدان المتضررة من صعوبات إضافية في التصدي للجائحة.

وبالإضافة إلى كوفيد-١٩، كان على كوبا أن تواجه تكثيفا لم يسبق له مثيل للحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الإجرامي الذي تفرضه الولايات المتحدة منذ ستة عقود وتشدده بأساليب حربية غير تقليدية، وهو ما يشكل انتهاكا صارخا وجسيما وممنهجا للحقوق الإنسانية للشعب الكوبي ويمثل العقبة الرئيسية أمام تنميتنا الاقتصادية والاجتماعية. وخلال الفترة بين نيسان/أبريل ٢٠١٩ وآذار/مارس ٢٠٢٠ وحدها، كبد الحصار كوبا خسائر تجاوزت ٥ بلايين دولار، بما في ذلك أكثر من ١٦٠ مليون دولار في القطاع الصحي. وتجاوزت بالفعل الخسائر المتراكمة في هذا القطاع بسبب اتباع هذه السياسة على مدى ستة عقود ثلاثة بلايين دولار. ما المزيد الذي كان من الممكن أن تحققه كوبا في سبيل صحة سكانها أو دعما لجهود الدول النامية الأخرى، بما في ذلك في سياق كوفيد-١٩، لو كان بمقدورها الاستفادة من جميع الموارد التي تُحرم منها بصورة غير مشروعة؟

إن الحصار يحول دون حصول كوبا على ما يلزمها من تكنولوجيا ومواد خام وكواشف وأدوات تشخيص وأدوية وأجهزة ومعدات وقطع غيار لتحسين أداء نظمها الصحية العامة. وبسبب عدم توافر دواء مناسب أو تكنولوجيا ملائمة في الوقت المناسب لإنقاذ حياة إنسان معاناة ويأسا لا يمكن تقديرهما كميا أبدا. واتضح مرة أخرى طابع الإبادة الجماعية لهذه السياسية في زمن الجائحة هذا. فالولايات المتحدة تستخدم السياق الحالي لحرمان الشعب الكوبي من أجهزة التنفس الاصطناعي والأقنعة وعُدَد التشخيص والنظارات الواقية والكواشف واللوازم الأخرى للتعامل مع هذا المرض، وهو ما يشكل الفرق بين الحياة والموت بالنسبة للمرضى والعاملين في مجال الصحة القائمين على رعايتهم. وكأن ذلك لم يكن كافيا، ففي خضم حالة الطوارئ الصحية العالمية الراهنة، شنت الولايات المتحدة حملة شعواء تقوم على اتهامات كاذبة وزائفة لمحاولة تشويه وإعاقة التعاون الطبي الدولي الذي تنخرط فيه كوبا والذي يشكل مثالا حقيقيا للتعاون بين بلدان الجنوب. وهي بذلك تهدد فرص حصول ملايين الناس في جميع أنحاء العالم على خدمات صحية جيدة. وهي تفعل ذلك لأنها لا تستطيع أن تسلم بحقيقة أن كوبا تمكنت، على الرغم من الحصار، من إرسال ٥٢ لواء طبيا إلى ٣٩ بلدا وإقليما للمساعدة في مكافحة كوفيد-١٩.

ونحن نؤمن إيمانا راسخا بأن حل المشاكل العالمية الراهنة – بما فيها تلك المتصلة بصحة البشر – سيتوقف على اختيار تعددية الأطراف والتعاون والتضامن الدوليين في جهودنا المشتركة من أجل التصدي لجائحة كوفيد-١٩ وفي غيرها من التحديات الصحية العالمية. وسيكون بوسع العالم دوما التعويل على صوت كوبا وإسهامها المتواضع.

السيد شارما (الهند) (*تكلم بالإنكليزية*): إن الحياة الصحية حق أساسي لكل إنسان، ويقع على عاتق حكوماتنا بذل أقصى ما في وسعها لضمان حماية هذا الحق حماية كاملة وتمتع الجميع به تمتعا تاما. ونشكر إندونيسيا على قيامها في هذا العام، وبالنيابة عن سبع دول أعضاء، بتقديم مشروع القرار A/75/L.41 بشأن تعزيز قدرة النظم الصحية على الصمود من خلال توفير رعاية صحية ميسورة التكلفة للجميع. ونقدر إسهام "مبادرة السياسة الخارجية والصحة العالمية" في حشد الدعم السياسي للقضايا الرئيسية المتعلقة بالصحة العامة، وبالتالي ضمان إدراجها في صدارة جدول الأعمال الدولي. ونرحب أيضا بمشروع القرار A/75/L.18، بشأن اليوم الدولي للتأهب للأوبئة، وبمشروع القرار A/75/L.47، بشأن عقد الأمم المتحدة للنهوض بالصحة في مرحلة الشيخوخة (٢٠٢١-٢٠٣٠)، اللذين عُرضا في إطار البند ١٣١ من جدول الأعمال.

إن الصحة لا تعني مجرد الخلو من المرض، وإنما هي بالأحرى تتعلق بالعافية الشاملة. والهند تتبع نهجا شاملا إزاء هذه المسألة، استنادا إلى الركائز الأربع الرئيسية للرعاية الصحية. والركيزة الأولى هي الرعاية الوقائية. ونواصل التركيز بصفة خاصة على اليوغا والطب الهندي التقليدي واللياقة البدنية باعتبارها سبلا لمكافحة الأمراض الناجمة عن أنماط الحياة المتبعة من قبيل داء السكري وارتفاع ضغط الدم والاكتئاب. وفي بلدان عديدة، عادت المجتمعات إلى اتباع ممارسات غذائية صحية تحرص على التنوع الغذائي وتشمل الأغذية المحلية التقليدية المعززة للمناعة والأغذية المزروعة من دون مواد كيميائية أو مبيدات للآفات. والركيزة الثانية هي الرعاية الصحية الميسورة التكلفة. وقد أطلقت الهند خطتها الوطنية لحماية الصحة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، استنادا إلى نهج ثنائي التركيز يوسع نطاق الحصول على خدمات الرعاية الصحية الأولية لتشمل مراكز الصحة والعافية وتوفير التغطية التأمينية للأسر الفقيرة والضعيفة كي تحصل على خدمات الرعاية الصحية من المستويين الثاني والثالث في المستشفيات. وتوفر مراكز الصحة والعافية الرعاية الصحية الأولية الشاملة بما يجعل هذه الرعاية أيسر منالا للمجتمعات المحلية، وقد دخل أكثر من ١٥٠ ٠٠٠ مركز من هذه المراكز طور التشغيل حاليا. وحتى ٤ كانون الأول/ديسمبر، كانت ٦٠٨ ٢٤ مستشفيات، يتبع أكثر من نصفها القطاع الخاص، قد اعتُمدت في إطار البرنامج. وأُصدر ما مجموعه ١٢٦ مليون بطاقة صحية وتلقى ١٤ مليون شخص العلاج في إطار هذا الخطة.

أما الذراع الأخرى للخطة الوطنية لحماية الصحة فتتمثل في توفير تأمين صحي لكل أسرة بتغطية تصل إلى ٠٠٠ ٧ دولار سنويا للحصول على خدمات الرعاية الصحية من المستويين الثاني والثالث في المستشفيات. ويتوفر هذا التأمين لنحو ١٠٠ مليون أسرة معيشية أو نحو ٥٠٠ مليون شخص من الفقراء الأشد ضعفا. ويهيئ التأمين لكل مستفيد إمكانية الحصول على خدمات الرعاية الصحية دون مقابل نقدي ودون أوراق في مستشفيات معينة في جميع أنحاء البلد. وقد فتحنا أكثر من ٧٠٠ ٦ صيدلية خاصة تتوفر فيها الأدوية الحيوية بأسعار معقولة. كما خُفضت تكلفة الدعامات لمرضى القلب بنسبة ٨٠ في المائة، وخُفضت تكلفة عمليات زراعة الركبة بنسبة ٥٠ إلى ٧٠ في المائة. ويستفيد مئات الآلاف من مرضى الكلى في الهند من خدمات غسيل الكلى المجانية التي تقدمها الحكومة.

وتتمثل الركيزة الثالثة في إدخال تحسينات على جانب العرض. وقد اتخذنا عدة خطوات رئيسية لتوفير تعليم طبي جيد وتطوير البنية التحتية الطبية. ونخطط لافتتاح ١٥٧ كلية طب جديدة بغية تحسين فرص الحصول على خدمات الرعاية الصحية من المستوى الثالث وتوسيع نطاق التعليم الطبي وزيادة عدد المهن الطبية. والركيزة الرابعة هي المبادرات القائمة على تحديد أهداف واضحة. وقد وضعنا سياسة وطنية في مجال التغذية لتحسين الحالة التغذوية للناس، لا سيما بالنسبة للفئات المحرومة، بما في ذلك الأمهات والمراهقات والأطفال. بالنسبة لأهداف التنمية المستدامة، تقرر أن يكون عام ٢٠٣٠ هو العام المحدد للقضاء على مرض السل. ونحن نعتزم تحقيق ذلك الهدف بحلول عام ٢٠٢٥ أي قبل خمس سنوات من الموعد النهائي. وتحقيقا لهذا الهدف الطموح، شرعت الهند في تنفيذ خطة استراتيجية وطنية وزادت كثيرا من الأموال المخصصة لمكافحة السل.

كشفت جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩) الضوء على نقاط الضعف الهيكلي في النظم الصحية وأوجه الهشاشة فيما يتعلق بالقدرة على درء الأخطار التي تشكلها الجائحة وعلى التصدي لها. ينبغي أن نعالج مواطن الضعف والثغرات الرئيسية من أجل تعزيز التنسيق على الصعيد العالمي وضمان أن يصبح العالم مستعدا بشكل أفضل للحد من آثار الأزمات الصحية في المستقبل. وعلينا أن نستفيد من البرامج الحالية من قبيل "مبادرة تسريع إتاحة أدوات مكافحة كوفيد-١٩" و"مرفق إتاحة لقاحات كوفيد-١٩ على الصعيد العالمي" بغية إتاحة أدوات التشخيص والعلاجات واللقاحات بأسعار معقولة وعلى قدم المساواة، مع تعزيز النظم الصحية. يجب أيضا أن نتوصل إلى استراتيجيات طويلة الأجل وخرائط طريق لوضع نظام يتصدى للجوائح في المستقبل. ولا يزال الحصول على الأدوية وأدوات التشخيص والتكنولوجيات على قدم المساواة وبأسعار معقولة أمرا يثير القلق. ويجب أن نتغلب على جميع العوائق التي تحول دون إمكانية الحصول على الأدوية والتكنولوجيات الجديدة، بما في ذلك من خلال استخدام المرونة المنصوص عليها في "اتفاق منظمة التجارة العالمية المتعلق بالجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية" و"إعلان الدوحة بشأن تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠". إن العاملين في المجال الصحي في المجتمعات المحلية يضطلعون بدور حاسم في سبيل قطع الشوط الأخير في تقديم الخدمات وعلينا أن نعزز قدراتهم.

منذ المراحل الأولى لانتشار الفيروس، اتخذت الهند تدابير استباقية ضمنت لنا البقاء في الطليعة. لقد قدمنا مساعدات طبية ومساعدات أخرى لأكثر من ١٥٠ بلدا لمكافحة كوفيد-١٩. وصندوق الشراكة الإنمائية بين الهند والأمم المتحدة، الذي يديره مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب ما برح يعمل بدأب لدعم المشاريع التي تتصدى لجائحة كوفيد-١٩. إن شعار حكومة الهند "سنعمل معا لتحقيق نمو الجميع واكتساب ثقة الجميع" يتناغم مع المبدأ الأساسي من أهداف التنمية المستدامة؛ وهو عدم ترك أحد خلف الركب. نلتزم بإقامة شراكات مع الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة الآخرين من أجل تضافر جهودنا لتسريع وتيرة التقدم نحو بلوغ أهداف التنمية المستدامة والتغطية الصحية الشاملة من خلال استخدام الموارد بأكثر الطرق إنتاجية وكفاءة وفعالية.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): استمعنا إلى المتكلم الأخير في المناقشة بشأن هذا البند.

تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/75/L.18 المعنون "اليوم الدولي للتأهب للأوبئة". أعطي الكلمة لممثل الأمانة العامة.

السيد ناكانو (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أعلن أنه منذ تقديم مشروع القرار، وبالإضافة إلى الوفود المدرجة بالفعل في الوثيقة A/75/L.18، أصبحت البلدان التالية أيضا من مقدمي مشروع القرار: إثيوبيا، أذربيجان، الأردن، أرمينيا، إريتريا، أستراليا، إسرائيل، إسواتيني، أفغانستان، إكوادور، الإمارات العربية المتحدة، أنتيغوا وبربودا، إندونيسيا، أنغولا، أوروغواي، أوزبكستان، أوكرانيا، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بالاو، البحرين، البرتغال، بروني دار السلام، بنغلاديش، بنن، بوتان، بوركينا فاسو، بيرو، تايلند، تركمانستان، تركيا، توغو، توفالو، تونغا، تيمور – ليشتي، جامايكا، الجزائر، جزر القمر، جمهورية تنزانيا المتحدة، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، جنوب أفريقيا، جنوب السودان، جورجيا، جيبوتي، دومينيكا، رواندا، زامبيا، زمبابوي، سان تومي وبرينسيبي، سانت لوسيا، سري لانكا، السلفادور، السودان، سورينام، سيراليون، شيلي، الصومال، العراق، غامبيا، غانا، غرينادا، غواتيمالا، غيانا، غينيا – بيساو، فانواتو، الفلبين، فنزويلا (جمهورية – البوليفارية)، فيجي، قبرص، قيرغيزستان، كابو فيردي، كازاخستان، كوبا، كوت ديفوار، كوستاريكا، كولومبيا، الكونغو، الكويت، كيريباس، كينيا، لبنان، ليبيا، ليسوتو، مالي، ماليزيا، مدغشقر، مصر، المغرب، ملديف، المملكة العربية السعودية، منغوليا، موريتانيا، ميانمار، ميكرونيزيا (ولايات – الموحدة)، ناميبيا، نيبال، نيجيريا، نيوزيلندا، الهند، اليابان

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اعتماد مشروع القرار A/75/L.18؟

اعتُمد مشروع القرار A/75/L.18 (القرار ٧٥/٢٧).

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة الولايات المتحدة الأمريكية، التي ترغب في التكلم شرحا للموقف بشأن القرار الذي اُعتمد للتو.

السيدة كوراتش (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): يسر الولايات المتحدة أن تنضم إلى توافق الآراء بشأن القرار ٧٥/٢٧ وتشكر فييت نام والمجموعة الأساسية على مشاركتهما البناءة.

ولدينا نقطتان صغيرتان نرغب في إثارتهما. نود أن نشير إلى أن الولايات المتحدة قدمت إشعارا بالانسحاب من منظمة الصحة العالمية سيصبح نافذ المفعول في ٦ تموز/يوليه ٢٠٢١. ومن ثم، فإننا ننأى بأنفسنا عن الإشارات الواردة في القرار إلى منظمة الصحة العالمية وإلى معدات الحماية الشخصية، وننأى بأنفسنا عن الفقرة ٣ من القرار. وفيما يتعلق بإشارات القرار إلى خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، نشير إلى أننا تناولنا شواغلنا بشأن هذه المسألة في بيان عام صدر في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): استمعنا إلى المتكلمة الوحيدة في سياق شرح الموقف بشأن القرار الذي اُتخذ للتو. وبذلك، تكون الجمعية العامة قد اختتمت المرحلة الحالية من نظرها في البند ١٣١ من جدول الأعمال.

البند ٣٤ من جدول الأعمال

منع نشوب النزاعات المسلحة

(أ) منع نشوب النزاعات المسلحة

مشروعا القرارين (A/75/L.31 **و** A/75/L.38/Rev.1)

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أذكّر الأعضاء بأن مناقشة البند الفرعي (أ) من البند ٣٤ من جدول الأعمال ستُبرمج خلال الجزء المستأنف من الدورة في موعد يعلن عنه لاحقا.

أعطي الكلمة الآن لممثلة تركمانستان لتعرض مشروع القرار A/75/L.31.

السيدة أتاييفا (تركمانستان) (*تكلمت بالروسية*): يشرفني أن أعرض مشروع القرار A/75/L.31، المعنون "دور سياسة الحياد وأهميتها في صون وتعزيز السلام والأمن والتنمية المستدامة على الصعيد الدولي". وباسم وفد تركمانستان، أود أن أشكر جميع الوفود

على المفاوضات البناءة والمثمرة، التي تمكننا بناء عليها من التوصل إلى قرار موضوعي.

تنعقد جلسة اليوم في وقت بالغ الصعوبة بالنسبة للبشرية، حيث يواجه عالمنا عدوا مشتركا، هو جائحة فيروس كورونا، في حين لا تزال النزاعات المسلحة مستمرة في جميع أنحاء العالم. وفي هذا الصدد، دعا الأمين العام في آذار/مارس من هذا العام إلى وقف فوري لإطلاق النار في كل ركن من أركان العالم. وقد أيدت تركمانستان، إلى جانب العديد من البلدان الأخرى، هذا النداء.

تعرض حكومة تركمانستان مشروع قرار اليوم انطلاقا من إيمانها بأهمية الدول المحايدة والدور الذي تضطلع به في مجال السياسات بوصف ذلك عامل استقرار في إطار الجهد الرامي إلى تعزيز السلام والأمن والتنمية المستدامة على الصعيد الدولي. إن كفالة التنمية المستدامة أمر مستحيل بدون السلام والأمن، وبدون التنمية المستدامة، يتعرض السلام والأمن للخطر. وكل هذه المفاهيم متشابكة وينبغي النظر إليها ككل متكامل مع فهم أن كفالة السلام والإنصاف والشمول وتوسيع نطاق الفرص الاقتصادية أمور مترابطة بطبيعتها. إن الظاهرة السياسية المتمثلة في حياد الدولة وتجربة الدول المحايدة في الوساطة والإسهام في تسوية المنازعات بالطرق السلمية ومنع نشوب النزاعات بما في ذلك من خلال الدبلوماسية الوقائية، يمكن أن تسهم بدون شك في تعزيز السلام والاستقرار وتخفيف حدة التوترات في جميع أنحاء العالم. وينص مشروع القرار على الدور الإيجابي الذي تضطلع به الدول المحايدة في توفير المساعدة الإنسانية وتقديمها في حالات الطوارئ الصعبة وفي حالات الكوارث الطبيعية.

يتناول مشروع القرار الرابط العضوي المهم بين الجانب الاقتصادي – وتحديدا الجانب الجغرافي الاقتصادي – للحياد والاستقرار السياسي. وكما أثبتت التجربة العملية، فإن مشاريع الاستثمار الاقتصادي والتجاري المسؤولة قادرة على تهدئة النزاعات السياسية الأجنبية الحادة وتحييدها، وعلى التهيئة لاتخاذ تدابير فعالة من خلال الدبلوماسية الوقائية. وترحب الفقرة ٣ من مشروع القرار بقرار حكومة تركمانستان استضافة مؤتمر دولي بشأن السلام والأمن والتنمية يكرَّس للاحتفال باليوم الدولي للحياد الذي يوافق ١٢ كانون الأول/ديسمبر. ولا يساورنا أي شك في أن اعتمادنا لمشروع القرار سيساعد على توسيع نطاق الفهم الحالي لدور سياسة الحياد وأهميتها في دعم وتعزيز السلام والأمن والتنمية المستدامة على الصعيد الدولي. ونود أن نعرب عن امتناننا للوفود التي شاركت في تقديم مشروع القرار ونأمل أن يُعتمد بتوافق الآراء، وندعو الدول التي لم تنضمن بعد إلى مقدمي مشروع القرار أن تفعل ذلك.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل أوكرانيا ليعرض مشروع القرار A/75/L.38/Rev.١.

السيد كيسليتسيا (أوكرانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أعرض مشروع القرار A/75/L.38/Rev.1. وهذا العام، يركز النص على عسكرة الاتحاد الروسي تدريجيا للأراضي المحتلة في أوكرانيا، أي جمهورية القرم المتمتعة بالحكم الذاتي ومدينة سيفاستوبول فضلا عن أجزاء من البحر الأسود وبحر آزوف. يتناول مشروع القرار مسألة تبعث على القلق الشديد ليس لبلدي فحسب، بل أيضا لأعضاء الأمم المتحدة كافة؛ وهي التحديات الناشئة عن عسكرة القرم تدريجيا، وهو ما يقوض الأمن والاستقرار في المنطقة وخارجها. إن الاتحاد الروسي باحتلاله لشبه الجزيرة وتحويلها إلى موقع عسكري قوي في المنطقة انتهاكالقواعد والمبادئ الأساسية للقانون الدولي، وفي المقام الأول ميثاق الأمم المتحدة.

لا يزال من المتعذر الوصول إلى القرم لإجراء أي عمليات تحقق أو تفتيش بموجب المعاهدات الدولية ذات الصلة. ويعكف الاتحاد الروسي منذ شباط/فبراير ٢٠١٤ على بسط وجوده العسكري في القرم بشكل كبير باستخدام عناصر برية وجوية وبحرية، وهو ما يعرض أمن بلدان تبعد كثيرا عن منطقة البحر الأسود للخطر. فلنلق نظرة على المشهد الأمني الحالي في القرم. إننا نرى تدفقا مستمرا لأسلحة ومعدات قادرة على إيصال الأسلحة النووية؛ واستيلاء على مواقع سابقة لتخزين أسلحة نووية؛ ومحاولات من روسيا لفرض سيطرتها

بحكم القانون على المنشآت والمواد النووية؛ وبناء سفن حربية جديدة؛ وإجراء مناورات عسكرية؛ وتجنيد السكان المحليين في القوات المسلحة الروسية؛ وعسكرة التعليم؛ ووضع العقبات أمام ممارسة الحقوق والحريات الملاحية والتجارية.

قبل يومين فقط، احتفلنا بالذكرى السنوية السادسة والعشرين لتوقيع ثلاث دول نووية – بما فيها روسيا – على مذكرة بودابست التي كان هدفها توفير ضمانات أمنية فيما يتعلق بانضمام أوكرانيا إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وأود أن أذكّر الجمعية بأن الالتزام الأول الذي يقع على عاتق الدول النووية الثلاث بموجب مذكرة بودابست هو "احترام استقلال أوكرانيا وسيادتها وحدودها القائمة". وتلزم الفقرة التالية الدول الثلاث:

> "بالامتناع عن التهديد باستعمال القوة ضد السلامة الإقليمية أو الاستقلال السياسي لأوكرانيا، وأنها لن تستخدم أي من أسلحتها قط ضد أوكرانيا".

وبعد عقدين من الزمن، كان على بلدي أن يواجه هجوما شنته دولة حائزة للأسلحة النووية وهي من الدول الموقعة على الضمانات الخاصة بسيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية. ولا نشك أنه عندما يتكلم الوفد الروسي اليوم سنستمع إلى نفس الخطاب الذي سمعناه من قبل ومفاده أن روسيا لم تنتهك مذكرة بودابست وأن مسألة القرم قد أُسدل الستار عليها. ولكن مسألة تنطوي على مثل هذا الانتهاك الصارخ للقانون الدولي لا يمكن إسدال الستار عليها. لا تقادم في هذا الشأن. وذلك الخطاب يمثل ليا معتادا للحقائق من جانب الاتحاد الروسي؛ فالوقائع الحقيقية تفيد بأن روسيا انتهكت مذكرة بودابست انتهاكا صارخا وأن القرم جزء لا يتجزأ من أوكرانيا تحتله مؤقتا دولة معتدية حاولت بعد ذلك ضمه لها على نحو غير مشروع.

وقد أكدت الجمعية العامة بالفعل من جديد على تلك الحقائق في عدة قرارات. لقد أدى احتلال القرم وما تلا ذلك من إجراءات لعسكرتها إلى توسيع نطاق المنطقة التي يمكن أن تنتشر منها السفن الحربية والطائرات العسكرية الروسية خارج حدود أوكرانيا ومنطقة البحر الأسود. وجددت الدولة المعتدية قدرتها على بسط نفوذها والذي بإمكانه الآن أن يصل إلى جنوب أوروبا ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. هل أنا بحاجة إلى تذكير الجمعية بأن أسطول البحر الأسود الروسي شارك بنشاط في العمليات القتالية في سوريا انطلاقا من قاعدته البحرية في القرم؟

وإذ يثير جزعها التطورات الأخيرة على أرض الواقع، قدمت أوكرانيا مع المشاركين في تقديم مشروع القرار نصا محدَّثا لمشروع القرار بشأن "مشكلة عسكرة جمهورية القرم المتمتعة بالحكم الذاتي ومدينة سيفاستوبول، أوكرانيا، وكذلك أجزاء من منطقة البحر الأسود وبحر أزوف". ويتضمن مشروع قرار هذا العام عددا من العناصر الهامة، بما في ذلك تلك التي تركز على الاستيلاء غير المشروع على مواقع سابقة لتخزين أسلحة نووية في القرم وفرض السيطرة عليها، والأثر المزعزع للاستقرار على النظم الدولية في مجال التحقق وتحديد الأسلحة، واستمرار توريد الأسلحة، والعسكرة التدريجية للتعليم، والتجنيد غير القانوني في القوات المسلحة الروسية، والآثار السلبية للحالة الراهنة على التجارة البحرية.

يسعى مشروع القرار إلى ضمان سحب روسيا لقواتها العسكرية من شبه جزيرة القرم، وإنهاء احتلالها المؤقت لأراضي أوكرانيا، ووقف مضايقاتها للسفن التجارية، ورفع القيود التي تفرضها على الملاحة الدولية في البحر الأسود وبحر آزوف. بعبارة أخرى، يسعى القرار إلى استعادة الاحترام الواجب للقواعد القانونية، وضمان الوفاء بالتعهدات والالتزامات، ومنع وقوع المزيد من الانتهاكات من أجل تعزيز أمننا ورفاهنا المشتركين.

قبل بضع دقائق فقط، وأيضا في إطار البند ٣٤ من جدول الأعمال المعنون "منع نشوب النزاعات المسلحة"، أقرت الجمعية بدور الحياد في صون السلام والأمن الدوليين. وأوكرانيا تتفق تماما مع هذا الرأي. ومع ذلك، في واقع الأمر لا يمكن صون السلام والأمن الدوليين إذا ما أُجِجَّت النزاعات وانتُهكت القوانين الدولية. وهذا هو الواقع المحزن بالنسبة لأوكرانيا وشبه جزيرة القرم ومنطقة البحر الأسود، وهذا

ما يدور حوله مشروع قرارنا. إن التصويت لصالحه سيبعث إشارة على وجود إرادة قوية لإنهاء هذه التطورات التي تنذر بالخطر، الأمر الذي يصب في صالح جميع دولنا المحايدة أو تلك التي تتطلع إلى الحياد، ولصالح أعضاء التحالفات، ولصالح السلام. ولذا، أحث جميع الدول الأعضاء على التصويت لصالح مشروع القرار A/75/L.38/Rev.١ بشأن مشكلة عسكرة شبه جزيرة القرم، حتى تظهر بوضوح قوة التزامها بقواعد ومبادئ القانون الدولي والميثاق.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): نشرع الآن في النظر في مشروعي القرارين A/75/L.31 و A/75/L.38/Rev.1.

ويُرجى من الوفود التي ترغب في الإدلاء ببيان تعليلا للموقف أو للتصويت على أي من مشروعي القرارين أو كليهما أن تفعل ذلك الآن. قبل أن أعطي الكلمة لتعليل الموقف أو التصويت، أود أن أُذكّر الوفود بأن تعليلات التصويت تقتصر مدتها على عشر دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد الطرشة (الجمهورية العربية السورية): السيد الرئيس، يود وفد بلدي التعبير عن موقفه بشأن مشروع القرار الوراد في الوثيقة رقم A/75/L.38/Rev.1 والمعنون "مشكلة عسكرة جمهورية القرم المتمتعة بالحكم الذاتي ومدينة سيفاستوبول، أوكرانيا، وكذلك أجزاء من منطقة البحر الأسود وبحر أزوف". إن وفد بلدي لا يزال يعتبر أن هناك ممارسات سلبية من قبل بعض الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تتسبب في إساءة استخدام ومناقشة البند المعنون "منع نشوب النزاعات المسلحة"، وذلك من خلال تقديم مشاريع قرارات مسيسة وغير توافقية، والتمسك بنهج الإقصاء والتفرد. إن مشروع القرار المطروح أمامنا اليوم تجسيد واضح لممارسات الاستقطاب السياسي والمالي. وسبب مباشر لنشر سياسة الشقاق والاختلاف بين الدول، ولا يمكن اعتباره مسعى من جانب مقدميه ومؤيديه لتحقيق الأمن والسلم والتنمية. إن موقفنا القانوني والسياسي في الجمهورية العربية السورية حيال الوضع في شبه جزيرة القرم يستند إلى حقيقة مؤداها أن نتائج الاستفتاء الذي جرى في تلك الجمهورية في ١٦ آذار/مارس ٢٠١٤ تجسد الأوضاع الحالية المستقرة في المنطقة، بوصفها جزءا لا يتجزأ من أراضي روسيا الاتحادية. إن موقفنا اليوم المتمثل في معارضة تسييس أعمال الجمعية العامة إنما ينطلق من احترامنا للميثاق والمعاهدات الدولية ومن التزامنا بصون وقدسية قواعد العمل والإجراءات، ومن حرصنا على عدم إقحام الجمعية العامة في مسائل مسيسة وعدم إغراق جدول أعمالها بقرارات غير توافقية، خاصة إذا كانت لا تخدم حل الخلافات على الصعيد الدولي ولا تسهم في صون الأمن والسلم في تلك المنطقة وفي العالم. وبناء على كل ما تقدم، سيصوت وفد بلدي ضد مشروع القرار الوارد في الوثيقة المذكورة أعلاه، ونحث جميع الدول على التصويت ضده أو بالامتناع عن التصويت.

السيد بوليانسكي (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): طلب الاتحاد الروسي طرح مشروع القرار المسيس (A/75/L.38/Rev.١) الذي قدمته أوكرانيا للتصويت. وبالطبع، سنصوت معارضين له، ونهيب بجميع الوفود التي تتمتع بحس سليم أن تفعل نفس الشيء.

وللعام الثالث على التوالي، تضطر الجمعية العامة إلى مشاهدة العرض المسرحي الذي يؤديه الوفد الأوكراني وهو ليس إلا إطلاق سيل جارف آخر من الأكاذيب عما يدور في شبه جزيرة القرم الروسية وخلق انقسام داخل الجمعية العامة. إن كييف لا تستطيع أن تتقبل حقيقة أن سكان القرم اتخذوا قرارا بشأن مستقبلهم من خلال استفتاء عام ٢٠١٤، الذي بموجبه اختارت القرم ومدينة سيفاستوبول الاستقلال أولا ثم أصبحتا جزءا من الاتحاد الروسي. تلك هي الطريقة التي مارس بها شعب شبه الجزيرة حق تقرير المصير الذي ينص عليه ميثاق الأمم المتحدة. لم يتبق شيء لسلطات حي الميدان، التي أقصت سكان القرم بأفعالها وخطابها الداعي للكراهية، سوى إطلاق قرارات هزيلة، وكاذبة، وضعيفة تنم عن غضب عقيم. مرة أخرى، أمامنا اليوم قرار واحد من هذه القرارات.

كما حدث في السابق، لم تُعقد أي مشاورات بشأن مشروع النص. نتفهم تردد زملائنا الأوكرانيين في القيام بذلك. إذ من المخجل مناقشة وثيقة تعج بالأكاذيب وغير قادرة على الصمود أمام التمحيص. لذلك، بدلا من إجراء مناقشة، يحاولون إيهام الدول الأعضاء بأن تصويتها

سيؤكد بطريقة أو بأخرى على وحدة أراضي أوكرانيا. وللأسف، لا يزال الكثيرون يؤمنون بذلك الخداع.

إن محاولات كييف السخيفة لتشويه أسباب إعادة توحد القرم مع روسيا بعد انقلاب حي الميدان والأوضاع الراهنة في شبه الجزيرة فضحها ببلاغة سكان القرم أنفسهم في جلسة لمجلس الأمن بشأن القرم في إطار صيغة آريا عقدناه في نهاية أيار/مايو. وقد لخصنا استنتاجات تلك الجلسة في وثيقة لمجلس الأمن (انظر S/٢٠٢٠/٥٣٠) التي أوصي الأعضاء بالاطلاع عليها إن لم يسبق لهم بعد الاطلاع عليها. وبطبيعة الحال، فقد امتنع زملاؤنا الأوكرانيون عن المشاركة في الحوار مع سكان القرم أو الانضمام إليه. من غير المناسب لهم أساسا أن تتسرب حقائق موضوعية من أي نوع من شبه الجزيرة، لذلك فهم يقاومون لمواجهة المعلومات التي ما فتئ الأوكرانيون يشاطرونها على نطاق واسع على وسائل التواصل الاجتماعي بعد زيارة شبه جزيرة القرم. السلطات الأوكرانية لا تريد الحقيقة. لأنها لا تريد أن تسلم بأنه إذا كان هناك محتل لشبه جزيرة القرم، فهم سكان القرم أنفسهم ووحدهم. وكما نعلم، من غير الممكن حقا أن يحتل المرء منزله.

شأننا شأن الجميع هنا، – نتعاطف مع الأوكرانيين. ونتمنى لهم الشفاء العاجل من فيروس جنون حي الميدان؛ فهو أكثر خطورة وأشد دمارا من فيروس كورونا. ومشروع القرار الذي تقدموا به اليوم يجسد تماما ذلك الجنون. فالأمر لا يتعلق في الواقع بالقرم ولكن بازدياد التدهور في أوكرانيا التي يتزايد تحولها شيئا فشيئا نحو معاداة لروسيا. أما استراتيجيتها الوطنية، فتقتصر أساسا على الإنحاء باللائمة على جارتها في كل مصيبة. والسلطات الأوكرانية تستخدم تلك الاستراتيجية في محاولاتها لصرف انتباه شعبها عن الحالة التي آلت أوكرانيا إليها الآن، بعد ست سنوات مما تسميه خيارها الأوروبي. وحتى الآن، للأسف، يبدو أن هذا المخطط يؤتي أُكله، ويُعزى ذلك لأسباب منها المساعدة النشطة من محرِكي دُمى حي الميدان؛ زملاؤنا الأميركيون والأوروبيون.

إن التصويت لصالح آلة الدعاية الأوكرانية الكاذبة التي تكرر نفسها لا يساعد إلا على استمرار الوهم بأن المسار الذي تسلكه هذه الدولة نحو تدميرها الذاتي في مآل الأمر يحظى بالدعم في جميع أنحاء العالم. وزملاؤنا الأوكرانيون بدلا من التفكير في كيفية إنقاذ بلدهم من الانهيار التام، سيتبجحون في الوطن بتصويت الجمعية العامة وبانتصار مزعوم آخر على روسيا. أرجو من الأعضاء أن يفكروا في ذلك قبل الإدلاء بأصواتهم.

لن يكون لتصويت اليوم أي تأثير على قرار سكان شبه جزيرة القرم. وما من شأن ذلك إلا أن يزيد قناعتهم بصواب قرارهم المتخذ في عام ٢٠١٤ بالعودة إلى روسيا. وكلما سارعت أوكرانيا في التسليم بعدم جدوى محاولاتها لإعادة سكان القرم إليها ضد إرادتهم كلما كان ذلك أفضل لها.

السيدة أحمدوفا (أذربيجان) (*تكلمت بالإنكليزية*): طلبنا الكلمة فيما يتعلق بمشروع القرار A/75/L.38/Rev.1.

إن الأمم المتحدة ركيزة أساسية من ركائز تعددية الأطراف، وهي تضطلع بدور رئيسي في ضمان التزام كل من يشارك في معالجة شواغل السلام والأمن بمقاصد المنظمة ومبادئها. ودعم ذلك الدور الذي تضطلع به الأمم المتحدة وصون آلياتها الجماعية المعنية بالشؤون الأمنية والسياسية والإنسانية أمران حاسمان لصون السلام والاستقرار والتنمية المستدامة. والاستجابات والجهود المشتركة المتسقة على الصعيد العالمي، التي تضع الأمم المتحدة في صميمها، هي أكثر السبل فعالية للتصدي للنزاعات ومكافحة تغير المناخ والإرهاب العالمي وتدبر أمر التشريد القسري وتدفقات الهجرة وتحقيق أهداف السلام والتنمية المستدامة الشاملة وحقوق الإنسان للجميع.

وقد صوتت أذربيجان في ٢٧ آذار/مارس ٢٠١٤ مؤيدة للقرار ٢٦٢/٦٨، المعنون "السلامة الإقليمية لأوكرانيا"، ولا يزال موقفنا الداعم لسيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية داخل حدودها المعترف بها دوليا ثابتا. وفي حالات المنازعات الدولية أو النزاعات المسلحة أو الأزمات السياسية التي تنطوي على علاقات بين الدول، لا يُقبل بحل يتعارض مع القانون الدولي، لا سيما عندما يتعلق الأمر بقواعد أساسية من قبيل تلك المتعلقة بالالتزام باحترام سيادة الدول وسلامتها الإقليمية

واستقلالها السياسي. والامتثال الصارم لتلك المعايير وتطبيقها على الصعيد العالمي والوفاء بحسن نية بالالتزامات التي تعهدت بها الدول أمر حيوي لصون السلام والأمن الدوليين.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): استمعنا إلى آخر متكلم في سياق شرح الموقف أو تعليل التصويت قبل إجراء التصويت.

تبت الجمعية الآن في مشروعي القرارين A/75/L.31 و A/75/L.38/Rev.1.

مشروع القرار A/75/L.31 معنون "دور سياسة الحياد وأهميتها في صون وتعزيز السلام والأمن والتنمية المستدامة على الصعيد الدولي".

وأعطي الكلمة لممثل الأمانة العامة.

السيد ناكانو (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أعلن أنه منذ تقديم مشروع القرار، وبالإضافة إلى الوفود المدرجة بالفعل في الوثيقة A/75/L.31، أصبحت البلدان التالية أيضا من مقدمي مشروع القرار: الاتحاد الروسي، أرمينيا، أفغانستان، الإمارات العربية المتحدة، أنغولا، أوزبكستان، البحرين، تركيا، توغو، الجمهورية العربية السورية، جيبوتي، السودان، سورينام، الصين، طاجيكستان، غامبيا، غانا، جمهورية فنزويلا البوليفارية، قيرغيزستان، كازاخستان، كوبا، لبنان، ليبيا، مالي، مدغشقر، موريتانيا، نيكاراغوا

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اعتماد مشروع القرار A/75/L.31؟

أُعتمد مشروع القرار A/75/L.31 (القرار ٧٥/٢٨).

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): مشروع القرار A/75/L.38/Rev.1 معنون "عسكرة جمهورية القرم المتمتعة بالحكم الذاتي ومدينة سيفاستوبول، أوكرانيا، وكذلك أجزاء من منطقة البحر الأسود وبحر أزوف".

أعطي الكلمة لممثل الأمانة العامة.

السيد ناكانو (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أعلن أنه منذ تقديم مشروع القرار، وبالإضافة إلى الوفود المدرجة بالفعل في الوثيقة A/75/L.38/Rev.1، أصبحت البلدان التالية أيضا من مقدمي مشروع القرار: الجبل الأسود، جزر مارشال، ليختنشتاين، نيوزيلندا، اليونان.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): طُلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

ألبانيا، أندورا، أستراليا، النمسا، جزر البهاما، بربادوس، بلجيكا، بليز، بوتسوانا، بلغاريا، كندا، كوستاريكا، كرواتيا، قبرص، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، إستونيا، فنلندا، فرنسا، جورجيا، ألمانيا، اليونان، غواتيمالا، هندوراس، هنغاريا، آيسلندا، أيرلندا، إسرائيل، إيطاليا، اليابان، لاتفيا، ليبريا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، ملديف، مالطة، جزر مارشال، ولايات ميكرونيزيا الموحدة، موناكو، الجبل الأسود، هولندا، نيوزيلندا، مقدونيا الشمالية، النرويج، بنما، بابوا غينيا الجديدة، بولندا، البرتغال، جمهورية مولدوفا، رومانيا، سان مارينو، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، إسبانيا، السويد، سويسرا، تركيا، توفالو، أوكرانيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية

المعارضون:

أرمينيا، بيلاروس، كمبوديا، الصين، كوبا، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، إيران (جمهورية – الإسلامية)، قيرغيزستان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، ميانمار، نيكاراغوا، الاتحاد الروسي، صربيا، السودان، الجمهورية العربية السورية، فنزويلا (جمهورية – البوليفارية)، زمبابوي

الممتنعون عن التصويت:

الجزائر، الأرجنتين، البحرين، بنغلاديش، بنن، بوتان، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، البوسنة والهرسك، البرازيل، بروني

دار السلام، شيلي، كولومبيا، كوت ديفوار، جيبوتي، إكوادور، مصر، السلفادور، إريتريا، إثيوبيا، فيجي، غانا، غينيا – بيساو، الهند، إندونيسيا، العراق، الأردن، كازاخستان، كيريباس، الكويت، لبنان، ليبيا، مدغشقر، ماليزيا، مالي، موريتانيا، المكسيك، منغوليا، موزامبيق، ناميبيا، ناورو، نيبال، نيجيريا، عمان، باكستان، بالاو، باراغواي، بيرو، الفلبين، قطر، جمهورية كوريا، رواندا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، سان تومي وبرينسيبي، المملكة العربية السعودية، جنوب أفريقيا، سري لانكا، سورينام، تايلند، توغو، الإمارات العربية المتحدة، أوروغواي، فييت نام، اليمن

أُعتمد مشروع القرار A/75/73/Rev.1 بأغلبية ٦٣ صوتاً مقابل ١٧ صوتاً، مع امتناع ٦٢ عضواً عن التصويت (القرار ٢٩/٧٥).

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): قبل أن أعطي الكلمة لتعليل التصويت بعد التصويت، أود أن أُذكّر الوفود بأن تعليلات التصويت تقتصر مدتها على عشر دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد هرمان (الدانمرك) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن بلدان الشمال الأوروبي وبحر البلطيق الثمانية — إستونيا، آيسلندا، السويد، فنلندا، لاتفيا، ليتوانيا، النرويج وبلدي، الدانمرك.

ندين بأشد العبارات الضم غير القانوني للقرم واستمرار انتهاك الاتحاد الروسي لسيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية. وستظل سياستنا بعدم الاعتراف ثابتة. ويساورنا قلق بالغ إزاء زيادة عسكرة الاتحاد الروسي لشبه جزيرة القرم، ولا سيما نقله لمنظومات أسلحة مزعزعة للاستقرار بشدة وأفراد عسكريين إلى القرم. ونحث الاتحاد الروسي على وقف هذا النشاط الذي أدى إلى تفاقم الحالة الأمنية في منطقة البحر الأسود. كما يساورنا قلق مماثل إزاء تدهور حالة حقوق الإنسان في القرم، والتي تستهدف تتار القرم على وجه الخصوص. كما ندين التجنيد القسري الذي يتعارض مع القانون الدولي. وثمة حاجة ملحة إلى السماح لآليات رصد حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا بالوصول إلى القرم. وكما ذكرنا في مناسبات عديدة، يجب على روسيا أن تسحب قواتها العسكرية من القرم وأن تنهي ضمها غير القانوني لها دون إبطاء.

ولن نقبل أبدا محاولة أي دولة تغيير حدود دولة أخرى بالقوة. وهذا هو جوهر النظام الدولي القائم على القواعد، وهو أمر حاسم لكفالة السلام والأمن الدوليين.

السيدة زهيدي (المملكة المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): آخذ الكلمة لأؤكد مجددا دعم المملكة المتحدة الكامل لاستقلال أوكرانيا وسيادتها وسلامتها الإقليمية داخل حدودها المعترف بها دوليا. لقد كان ضم روسيا غير القانوني للقرم في آذار/مارس ٢٠١٤ انتهاكا صارخا لالتزامات روسيا الدولية وتحديا مباشرا للنظام الدولي القائم على القواعد. وتظل الإجراءات التي تتخذها روسيا تحديا مباشرا للأمن الدولي، تترتب عليه تداعيات خطيرة على النظام القانوني الدولي الذي يحمي وحدة جميع الدول وسيادتها.

وتدين المملكة المتحدة هذا الانتهاك للقانون الدولي، ونؤكد من جديد أننا لا نعترف ولن نعترف بضم روسيا غير القانوني لشبه جزيرة القرم. فالقرم لا تزال جزءا لا يتجزأ من أوكرانيا، ونشعر بقلق عميق حيال استمرار روسيا في أعمال زعزعة الاستقرار في شبه الجزيرة، التي تشكل أيضاً تهديداً للمجتمع الدولي بأسره. وتشمل عسكرة شبه جزيرة القرم نقل منظومات الأسلحة، بما في ذلك القذائف والطائرات ذات القدرة النووية والأسلحة والذخائر والأفراد العسكريين، من جانب الاتحاد الروسي إلى أراضي أوكرانيا؛ وتعزيز أسطول البحر الأسود لألوية الصواريخ الساحلية التابعة له بمنظومات بال وباستيون القادرة على تدمير أهداف في البحر والبر، وهو ما يشكل مصدر قلق لجميع البلدان في منطقة البحر الأسود؛ وتجنيد سكان القرم في القوات المسلحة الروسية، بما في ذلك انتدابهم إلى القواعد العسكرية في الاتحاد الروسي؛ وسياسات التعليم الروسية في القرم، التي تهدف إلى تلقين الأطفال واجب الانضمام إلى القوات العسكرية الروسية.

وينبغي ألا ننسى كذلك أن ضباط البحرية الروسية وحرس الحدود استولوا في نوفمبر ٢٠١٨ على ثلاث سفن أوكرانية بالقوة في البحر

الأسود واحتجزوا ٢٤ مجنداً أوكرانياً. وقد اعترفت السلطات الروسية باستخدام القوة للاستيلاء على السفن البحرية الأوكرانية الثلاث. كما اعترفت بإطلاق النار أثناء الحادث، مما أسفر عن إصابة عدد من المجندين الأوكرانيين بإصابات خطيرة. ولا تزال روسيا تبدي تجاهلاً تاماً لسيادة أوكرانيا وسلامة أراضيها. وقد حرّضت روسيا على تأجيج النزاع ولا تزال تغذيه من خلال دعم القوات المسلحة المدعومة من روسيا في شرقي أوكرانيا. ويجب أن نتكاتف ونرد بقوة على هذه الأعمال. إن اتخاذ القرار ٢٩/٧٥ اليوم يبعث بإشارة قوية إلى روسيا مفادها أن سلوكها غير القانوني ومحاولاتها الرامية لإدماج القرم في روسيا غير مقبولة.

السيدة تانغ (سنغافورة) (*تكلمت بالإنكليزية*): آخذ الكلمة لأعلّل تصويت وفد بلدي على القرار ٢٩/٧٥، الذي اعتمد للتو. تلتزم سنغافورة، باعتبارها بلداً صغيراً، بشدة بتعددية الأطراف واحترام القانون الدولي. لقد أيّدنا دائماً مبادئ احترام السلامة الإقليمية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لدولة ذات سيادة واحترام السيادة وسيادة القانون. كما اتخذنا موقفاً ثابتاً في معارضة ضم أي بلد أو إقليم باعتباره يشكل انتهاكاً واضحاً لمبادئ القانون الدولي. وتلاحظ سنغافورة أن تغييرات وإضافات عدة قد أُدخلت على نص القرار الذي اعتمدناه للتو. وقد كنا نفضل قرارا أكثر إيجازاً يركز على مبادئ القانون الدولي. وبينما لا تزال لدينا دواع قلق بشأن بعض العبارات المستخدمة في القرار، فإن سنغافورة أيدته من حيث المبدأ لأنه يتعلق أساساً بمبادئ السيادة والسلامة الإقليمية. كذلك تؤكد سنغافورة رأيها الواضح والثابت بأن على جميع البلدان التقيّد بالقانون الدولي ودعم الحق في حرية الملاحة كما هو منصوص عليه في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار.

السيد دي لورانتس (الولايات المتحدة الأمريكية) آخذ الكلمة للإدلاء بيان عام باسم الولايات المتحدة. تود الولايات المتحدة أن تشكر الميسرة على جهودها بشأن القرار ٢٩/٧٥ وأوكرانيا على قيادتها بشأن هذه المسألة الهامة.

بعد مرور ما يقرب من سبع سنوات على احتلال روسيا لشبه جزيرة القرم الأوكرانية، تشكل عسكرة روسيا المتزايدة للقرم تهديداً خطيراً ومتزايداً لأمننا المشترك. وبما أن قرار اليوم يؤكد دعمنا المشترك لسيادة أوكرانيا وسلامة أراضيها في مواجهة العدوان الروسي المستمر، فقد شاركت الولايات المتحدة في تقديمه. إن الولايات المتحدة لا تعترف ولن تعترف أبداً بضم روسيا المزعوم للقرم. فالقرم أوكرانية.

السيد توزيك (بيلاروس) (*تكلم بالروسية*): دأبت بيلاروس على اتخاذ موقف مفاده أن من غير المقبول أن تقدم إلى الجمعية العامة قرارات خاصة ببلدان محددة، وهي قرارات مصممة حصراً لتكون أداة للاتهام السياسي. واعتماد هذه القرارات لا يؤدي سوى إلى تعزيز المواجهة ولا يسهم بأي حال من الأحوال في حل منازعات محددة. إن القرار ٢٩/٧٥، الذي عُرض اليوم، قرار انفرادي ومسيّس وانتقائي جداً بشأن مجموعة العوامل المزعزعة للاستقرار في المنطقة. وهذا يؤجج تبادل الاتهامات ويزيد من صعوبة إيجاد حلول سلمية للحالة. ويفتقر القرار إلى أي إشارة إلى اتفاقات مينسك التي نرى أنها ينبغي أن تكون أساسية، ولم تكن هناك مشاورات للخبراء بشأن الوثيقة. ونعتقد أن الحوار والاحترام المتبادل هما الشرطان الرئيسيان للحفاظ على الاستقرار الإقليمي. لقد شاركت جمهورية بيلاروس باستمرار في العملية الرامية إلى تحقيق تسوية سلمية في جنوب شرق أوكرانيا. وقد أسهمنا إسهاماً كبيراً في عقد اجتماعات فريق الاتصال المعني بأوكرانيا وفريقه الفرعي العامل. وتعتزم بيلاروس مواصلة الإسهام في الحوار بأي طريقة ممكنة، وهي على استعداد لمواصلة ضمان تهيئة الظروف لإجراء مفاوضات على منبر مينسك بأي شكل.

السيد سيتومورانغ (إندونيسيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن استهل كلمتي بالتأكيد على موقف إندونيسيا الثابت المتمثل في التمسك بمبادئ عدم التدخل والسيادة والسلامة الإقليمية لجميع البلدان داخل حدودها المعترف بها دولياً، بما فيها أوكرانيا، واحترامها. لذلك، تعارض إندونيسيا أي إجراء يرمي إلى ضم أراضي أي بلد أو إقليم ذي سيادة أو احتلالها بصورة غير قانونية، بما يتعارض مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة أو القانون الدولي.

فيما يتعلق بالحالة الراهنة في القرم، تؤكد إندونيسيا على أهمية الحوار والدبلوماسية بين الدول المعنية من أجل حل المشاكل المستمرة في القرم ومدينة سيفاستوبول، وكذلك أجزاء من البحر الأسود وبحر آزوف. وفي هذا الصدد، امتنعنا عن التصويت على القرار ٢٩/٧٥ لأننا ندرك الرأي القائل إن بعض عناصر القرار قد تزيد من حدة التوتر بين الأطراف المعنية وتضر بيئة الحوار السياسي. وأخيراً، تشجع إندونيسيا الدول المعنية على اتخاذ التدابير اللازمة لتخفيف التوتر بغية فتح الطريق أمام المفاوضات. وبالإضافة إلى ذلك، ندعو المجتمع الدولي إلى دعم الجهود الدبلوماسية التي تبذلها جميع الأطراف المعنية من أجل التسوية السياسية لهذه المسألة بالذات.

السيد سهراي (جمهورية إيران الإسلامية) (*تكلم بالإنكليزية*): لقد طلبت الكلمة لأشرح موقف وفد بلدي بشأن القرار ٢٩/٧٥، المعنون "مشكلة عسكرة جمهورية القرم المتمتعة بالحكم الذاتي ومدينة سيفاستوبول، أوكرانيا، وكذلك أجزاء من البحر الأسود وبحر آزوف".

ترى جمهورية إيران الإسلامية، استناداً إلى موقفها المبدئي، أن قرار الجمعية العامة ينبغي أن يعالج حالة دولية مع مراعاة اختصاص وولاية كل هيئة من الهيئات الرئيسية للجمعية، بما يتفق مع مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه. ونعارض بشدة تسييس آليات الأمم المتحدة والتدخل غير البنّاء من قبل أطراف ثالثة في القضايا الثنائية. وأي محاولة في هذا الاتجاه ستقوض مصداقية منظومة الأمم المتحدة، ووفد بلدي لن يؤيد هذا النهج. ونعتقد اعتقاداً راسخاً أن المناقشات بشأن المسائل المتعددة الجوانب ذات الطابع السياسي والخلافي للغاية في إطار الجمعية العامة لا يمكن أن تساعد في تعزيز الجهود الرامية إلى تحقيق حل عملي لقضية تم التوصل بشأنها إلى اتفاقات في مينسك في عام ٢٠١٥ وأيدها قرار مجلس الأمن ٢٢٠٢ (٢٠١٥). وحيث أن هناك آلية دولية دقيقة قائمة وتحظى بدعم مجلس الأمن، فإن إحالة المسألة إلى الجمعية العامة يمكن أن تبرز الخلافات القائمة وتبث الفرقة بين الدول الأعضاء بدلاً من التوصل إلى حل.

ويؤكد وفد بلدي مرة أخرى على أهمية الحوار والدبلوماسية بين الدول المعنية ويؤيد بقوة التوصل إلى حل سلمي للمشكلة المستمرة. ونعتقد أن أي محاولة خارج الإطار المذكور المتفق عليه لن تؤدي إلى حل ملموس أو دائم ما لم تؤيده الدولتان المعنيتان.

السيد الخالدي (الجزائر) (*تكلم بالإنكليزية*): طلب وفد بلدي الكلمة لتعليل تصويته على القرار ٢٩/٧٥ المعنون "مشكلة عسكرة جمهورية القرم المتمتعة بالحكم الذاتي ومدينة سيفاستوبول، أوكرانيا، وكذلك أجزاء من البحر الأسود وبحر آزوف". لقد امتنع الوفد الجزائري عن التصويت على القرار بشأن هذا الموضوع للسنة الثالثة على التوالي، نظراً لأن القرار لا يزال غير متوازن. ونأسف لعدم إجراء مشاورات مع الدول الأعضاء من أجل التوصل إلى صيغة أكثر توافقاً ومعالجة المسائل مثار القلق بطريقة أكثر شمولاً وشفافية. وفي رأينا فإن اتخاذ قرار موضع خلاف يتضمن عناصر مثيرة للجدل إنما يقوض الجهود الدولية الرامية إلى حل هذا النزاع سلمياً بالشكل المتفق عليه دولياً. وعلاوة على ذلك، فإن السعي إلى إيجاد حل خارج هذا الشكل قد يفاقم التوترات في المنطقة ويعرّض احتمالات التوصل إلى حل سياسي لهذه المسألة للخطر. وفي الختام، أود أن أكرر التزام الجزائر القوي بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة وتعددية الأطراف، وكذلك بالتسوية السلمية للنزاعات عن طريق الحوار المباشر والمفاوضات.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): استمعنا إلى آخر متكلم تعليلاً للتصويت بعد التصويت.

وأعطي الكلمة لممثل الاتحاد الروسي، الذي يود أن يتكلم بشأن نقطة نظام.

السيد بوليانسكي (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): غني عن القول إننا نشجب التصويت الذي جرى للتو على القرار ٢٩/٧٥، الذي قدمته أوكرانيا. المسألة لا تتعلق بمضمون هذا القرار السخيف والمضلل. وكما أوضحت في بياني قبل التصويت، إذا اتخذ القرار أم لا فلن يؤثر بأي شكل من الأشكال على وضع القرم أو على مركز شبه الجزيرة. ونشعر بخيبة الأمل لأن نظام الميدان الأوكراني

سيحصل على أداة دعائية أخرى لن يتردد في استخدامها لمواصلة خداع سكانه، بما يتعارض مع المنطق والحساب والحس السليم. وقد أصبحت الجمعية العامة متورطة في تلك العملية، بمشيئتها أو رغما عنها. وهو وضع لا بد من أن يثير القلق.

وحيث أن كل شيء يوحي بأن القيادة الأوكرانية ليست مستعدة للكفّ عن ممارسة تقديم مشاريع قرارات سخيفة لا علاقة لها بالواقع، فإننا نحث الجمعية على تنحية الاعتبارات السياسية والتفكير في الأوكرانيين العاديين الذين لا تزال أقلية الميدان الصاخبة المحمومة تجبرهم على المضي في مسار اجتماعي واقتصادي وسياسي مدمر بدعم من زملائنا الغربيين. وقد تعتقد الجمعية أنني أبالغ ناشراً الدعاية الروسية ومفترياً على ديمقراطية فتية تحارب في مواجهة اعتداء روسي وهمي. إن الأمر أبعد ما يكون عن ذلك. فجنون نظام الميدان الذي أطلقه رعاته الغربيون في عام ٢٠١٤ مثل جني أطلق من القمقم لخدمة أغراضهم الجغرافية السياسية الخاصة، يرفض أن يهدأ، لأن الإشارات الرصينة الضرورية من الخارج لم تصله، ويعود السبب في ذلك إلى حد كبير إلى نفس الجغرافيا السياسية. وهذا يناسب البلدان الغربية، التي لا تعبأ بحياة الأوكرانيين أو مستقبلهم. ولهذا السبب فهم مستعدون كذلك للحفاظ على حمى الميدان المدمرة تماما لأوكرانيا من خلال إشارات مثل دعمهم لقرار اليوم. إنه مثل تشجيع مدمني المخدرات بجرعات إضافية بدلاً من إقناعهم بالحصول على العلاج.

نعرف في روسيا كم أصبح هذا المرض الأوكراني خطيراً منذ أن انتشر فيروس الميدان، لأننا حافظنا دائماً على علاقات مودة وتقارب مع الأوكرانيين العاديين فشل نظام الميدان في قطعها على مدى السنوات السبع الماضية تقريباً على الرغم من كل جهوده. والواقع أن الجمعية العامة استطاعت أن ترى بنفسها إلى أي مدى تطور المرض في البيان الذي أدلى به السيد سيرغي كيسليتسيا، الممثل الدائم لأوكرانيا، قبل أسبوع في الاجتماع الذي عقد للاحتفال بالذكرى الخامسة والسبعين لانتهاء الحرب العالمية الثانية (انظر A/75/PV.33). وقد أدلى الممثل الدائم كيسليتسيا ببيان في ذلك الاجتماع قدم فيه تفسيرا مشوها لمنشأ الحرب وإدارتها صادماً للغاية، ليس للروس فحسب، بل وللأوكرانيين ولكل بلد من بلدان الاتحاد السوفياتي السابق. لا يمكن لمن يتمتع بمنطق سليم أو حتى بحد أدنى من فهم التاريخ أن يظل غير مبال بشيء يثير هذه المشاعر من الاشمئزاز والامتعاض. كان مؤلماً حقاً أن نسمع هذه الأشياء من ممثل بلد هو أحد ورثة الشعب السوفياتي المنتصر.

وبالمناسبة، بما أن السفير كيسليتسيا تكلم بعدنا ولم تُتَح لنا فرصة الرد عليه ولم نرغب في أن نشوش على مناسبة احتفالية، نود الآن أن نغتنم هذه الفرصة للاعتذار. ليس للسفير كيسليتسيا بالطبع، ولكن لأولئك الذين أساء إليهم في خطابه – قدامى المحاربين الأوكرانيين الذين بذلوا دماءهم في صفوف الجيش الأحمر من أجل الحرية وحق شعبهم في الحياة، الذين أراد هتلر استعبادهم ومحوهم من على وجه الأرض مع كل شعب سلافي آخر آخذين في الاعتبار أنه لم تسلم أسرة سوفياتية واحدة من الحرب، وقد يشمل ذلك أسرة السفير كيسليتسيا نفسها وأسر الزعماء الأوكرانيين الذين يواصلون تأجيج حالة الفوضى التي يرعاها نظام الميدان. ولكن ذلك أمر يتوقف على ضمائرهم. وأود أيضاً أن أعتذر لمئات الآلاف من اليهود والبولنديين والروس والأوكرانيين الذين ذبحهم النازيون وأتباعهم من القوميين الأوكرانيين، الذين يُعتبرون أبطالاً في أوكرانيا الميدان اليوم، ولقدامى المحاربين من الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى وفرنسا وبلدان أخرى، لأن السفير كيسليتسيا، الذي كان يتحدث في الذكرى السنوية الخامسة والسبعين للنصر، ساوى بين زملائهم الجنود من الاتحاد السوفياتي – الذين قصموا معاً، جنباً إلى جنب، ظهر قوات هتلر على حساب ملايين الأرواح وقضوا على آفة الفاشية – والنازية. وأعتذر عن حقيقة أن كلمات التجديف والتدنيس هذه قد تم التلفظ بها داخل الجدران المقدسة للجمعية العامة للأمم المتحدة، وهي منظمة تدين بتأسيسها إلى انتصار البشرية على الفاشية.

لا نعرف إن كان سيعتذر بنفسه يوماً. لكن ما دامت الجمعية العامة مستمرة في اتخاذ القرارات الواهمة مثل قرار اليوم بمبادرة من

سلطات نظام الميدان، فإن هذه اللحظة لا تزال بعيدة. وأود أن أطلب من زملائي أن يفكروا في ذلك في المرة القادمة التي يطلب فيها السفير كيسليتسيا منهم تأييد قرار آخر مخادع ومعاد لروسيا – ومعادٍ كذلك لأوكرانيا بالنظر إلى عواقبه – ولا علاقة له بالواقع.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أدعو ممثل أوكرانيا، الذي يود أن يتكلم بشأن نقطة نظام.

السيد كيسليتسيا (أوكرانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): يؤسفني أن أُضطر للقول إن الممثل الروسي قد أبان مرة أخرى أن الروس لا يكترثون بالقواعد المعمول بها في هذا المحفل وأن بيانه لا علاقة له في الواقع بنقطة النظام. ومن المؤسف أن الوفد الروسي قد أساء استخدام الجمعية العامة مرة أخرى ليُدلي بما يبدو بياناً موضوعياً. غير أنني أود أن أقول إنني أقبل انتقاد ممثلي روسيا بوصفه شارة شرف تؤكد لي أنني أفعل الصواب. ولمصلحة الممثل الروسي، أود الآن أن أتحول إلى اللغة الروسية.

(تكلم بالروسية)

أعتقد أن من الضروري تذكير الوفد الروسي بأن فلاديمير بوتين أدان قبل ١١ عاماً ميثاق مولوتوف – ريبنتروب، واصفاً إياه، على حد تعبيره، بأنه لا أخلاقي وصفقة مع النازيين. ويؤسفني أن الوفد الروسي لم يمتثل لموعظة رئيسه الحالي، رئيس الوزراء آنذاك، الذي طالب في احتفال أقيم في بولندا البلدان الأخرى بأن "تدين الميثاق على مستوى القرار السياسي". ومن ثم يؤكد عدم اتساق الوفد الروسي فيما يتعلق بميثاق هتلر – ستالين ورفض الوفد إدانته والاعتراف به بوصفه اتفاقاً مع النازيين – كما قال فلاديمير بوتين – تراجع موسكو ببساطة عن القيم الديمقراطية والحقائق التاريخية التي اعترف بها فلاديمير بوتين ودعا الآخرين إلى الاعتراف بها في وقت قريب جداً.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لمراقب الاتحاد الأوروبي ليُدَلي ببيان تعليلا للتصويت بعد التصويت.

السيد غونزاتو (الاتحاد الأوروبي) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه. وتؤيد هذا البيان البلدان المرشحة لعضوية الاتحاد تركيا ومقدونيا الشمالية والجبل الأسود وألبانيا؛ وليختنشتاين، وهي من بلدان المنطقة الاقتصادية الأوروبية، وعضو الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة؛ وكذلك أوكرانيا وجمهورية مولدوفا وجورجيا.

إن الاتحاد الأوروبي لا يعترف ولن يعترف بضم الاتحاد الروسي غير القانوني لجمهورية القرم المتمتعة بالحكم الذاتي ومدينة سيفاستوبول الأوكرانيتين. ولا يزال الاتحاد الأوروبي ثابتاً في التزامه بسيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية داخل حدودها المعترف بها دولياً.

إن إجراءات روسيا تشكل انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي والمبادئ الرئيسية للنظام الدولي. وتشكل انتهاكاً لميثاق الأمم المتحدة، الذي يحظر استخدام القوة ضد سيادة أي دولة أو سلامتها الإقليمية أو استقلالها السياسي. وعلاوة على ذلك، فإن هذه الإجراءات تنتهك التزامات روسيا الدولية والثنائية ومبادئ الأمن والاستقرار الأوروبي على الصعيد الإقليمي، المنصوص عليها في الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا وميثاق باريس من أجل أوروبا الجديدة، أي الأساس الذي قامت عليه منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وكذلك مذكرة بودابست لعام ١٩٩٤. وكما ورد في القرار ٦٨/٢٦٢، الذي تؤيده الأغلبية الساحقة في الجمعية العامة، فإن ما يسمى بالاستفتاء الذي نظمته روسيا في شبه الجزيرة في آذار/مارس ٢٠١٤ ليست له أي شرعية قانونية ويشكل انتهاكاً لدستور أوكرانيا، وبالتالي لا يمكن أن يشكل الأساس لتغيير وضع شبه جزيرة القرم وسيفاستوبول. ويهيب الاتحاد الأوروبي بجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تظل ثابتة في سياستها بعدم الاعتراف بضم روسيا غير القانوني، وذلك تماشياً مع القرار ٦٨/٢٦٢.

منذ الضم غير القانوني ما برحت عسكرة روسيا لشبه الجزيرة تؤثر تأثيراً سلبياً على الحالة الأمنية في منطقة البحر الأسود ككل. إن بناء جسر فوق مضيق كيرتش بدون موافقة أوكرانيا، وما تبع ذلك من إنشاء نظام تفتيش تعسفي على المضيق، يقيد الملاحة من وإلى الموانئ الأوكرانية، وكذلك إلى البلدان الثالثة، مع ما يترتب على ذلك من آثار اقتصادية سلبية على اقتصاد أوكرانيا. ويساورنا قلق بالغ

إزاء نقل الاتحاد الروسي لمنظومات أسلحة مزعزعة للاستقرار إلى شبه جزيرة القرم وأفراد عسكريين إلى أراضي أوكرانيا. وقد أجرت القوات المسلحة الروسية عدة مناورات عسكرية في القرم تقوّض الأمن الإقليمي وسيترتب عليها قدر كبير من الآثار البيئية السلبية الطويلة الأجل في المنطقة. ووفقا للتقارير ذات الصلة الموثقة التي قدمها مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، فُرضت على سكان القرم الجنسية الروسية والتجنيد الإلزامي في القوات المسلحة الروسية، الأمر الذي يشكل انتهاكاً للقانون الإنساني الدولي.

كما دعا مراراً الاتحاد الأوروبي، وكما ورد في القرار ٧٤/١٧ الصادر في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩، من الحيوي أن تسحب روسيا قواتها العسكرية من القرم وأن تنهي ضمها غير القانوني للقرم من دون تأخير. وندعو جميع الدول الأعضاء إلى التعاون مع الأمم المتحدة من أجل تشجيع ودعم الجهود الرامية إلى تحقيق هذه الغاية، والامتناع عن أي تعامل مع الاتحاد الروسي بشأن القرم لا يتفق مع هذا الهدف، أو يمكن اعتباره اعترافاً ضمنياً بهذا الانتهاك للقانون الدولي. وفي هذا الصدد، نحث الاتحاد الروسي على ضمان الوصول الآمن والمأمون من دون شروط أو عوائق لجميع آليات الرصد الدولية إلى جمهورية القرم المتمتعة بالحكم الذاتي ومدينة سيفاستوبول اللتين ضمهما بصورة غير قانونية، بما في ذلك بعثة الرصد الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا إلى أوكرانيا.

ولا يزال الاتحاد الأوروبي ملتزماً بالتنفيذ الكامل لسياسته المتمثلة في عدم الاعتراف بالضم غير القانوني لشبه جزيرة القرم وسيفاستوبول، التي تقوم على الالتزام بالامتناع عن الاعتراف بشرعية الوضع الناجم عن انتهاك خطير للقانون الدولي، بما في ذلك من خلال الجزاءات.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة لممثل الاتحاد الروسي، الذي طلب الكلام ممارسة لحق الرد.

السيد بوليانسكي (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): سأتوخى الإيجاز، يا سيادة الرئيس. استنادا إلى كل ما قاله السفير اكيسليتسيا فإنه عازم على إهانة مواطنيه وشعب الاتحاد السوفياتي السابق كله بتفسيره الزائف للتاريخ. إن رأينا في ميثاق مولوتوف – ريبنتروب لم يتغير، ولا حاجة للسفير لأن يقول هنا أشياء غير صحيحة. لكننا نعتبر الميثاق حدثاً تاريخياً لا غير، وهو الأخير في سلسلة من الاتفاقات التي أُجْبرت دول مختلفة على إبرامها مع هتلر. والسفير ملمّ تماماً بموقفنا. ولم يكن بيانه عن ميثاق مولوتوف – ريبنتروب، بل عن مساواة ما يسمى بالاحتلال السوفياتي مع الاحتلال النازي من حيث العواقب، وعدد الضحايا، والأضرار التي لحقت بالهياكل الأساسية للمدن، وما إلى ذلك. وهنا يكمن التجديف. إنه يحاول الترويج لوجهات نظر في الجمعية العامة تجعل حتى الأوكرانيين العاديين مندهشين. وهذا ما يدعو إلى الأسف، ولهذا السبب أحثه على إنهاء هذه المناقشة، الأمر الذي قد ينقذه من ترك أثر أعمق على التاريخ سيندم عليه على الأرجح يوماً ما.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): استمعنا إلى المتكلم الأخير في المناقشة بشأن هذا البند. بذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند الفرعي (أ) من البند ٣٤ من جدول الأعمال.

رُفعت الجلسة الساعة ١١/٣٥.